التجارة الدولية في الخدمات مع الإشارة إلى تعزيز دور الاهوار في التجارة الخارجية للخدمات في العراق

أ.د.عبد الكريم جابر شنجار العيساوي
الباحث علي سليم عبد الحسين
جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

أصبحت التجارة الدولية في الخدمات للقرن الحالي من أهم التجارة التي تعتمد عليها معظم دول العالم الكبرى, حيث أن معظم الدول مهتمة اهتماماً كبيراً في صادرات الخدمات, لا سيما البلدان التي تمر بالهيكلية والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

أما عن العراق فقد تراجعت خدمة تطوير القطاعات الإنتاجية بسبب الحروب, لكن أن العراق ربما جاءت الفرصة بعد عام 2003 عندما يعود إلى إعادة العلاقات الاقتصادية والمالية.

وبذلك يمثل فرصة اندماج المناطق الأثرية والأهوار في العراق على قائمة التراث العالمي في اجتماع التي عقدتهُ اليونسكو في اسطنبول في 2016/7/17 مرحلة لانطلاق جديدة في تطوير القطاعات الإنتاجية. ويتضمن البحث على مبحثين فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات.

Abstract:

International trade in services has become the century of major trade upon which most of the world, as most States are interested in service exports, particularly in countries undergoing structural changes in GDP.

As for Iraq, the development of productive sectors service has fallen because of war, but that Iraq probably came opportunity after 2003 when he returns to the economic and financial relations.

Thus an opportunity integration Montepulciano marshes in Iraq on the World Heritage list at a meeting convened by UNESCO in Istanbul on 17/7/2016 new starting phase in the development of the productive sectors. Search includes two sections as well as conclusions and recommendations concerning international trade in services.

المقدمة:

تصاعدت التجارة الدولية في الخدمات بشكل كبير منذ نهاية الثمانيات من القرن المنصرم مدعومة بثورة الاتصالات والكومبيوتر والتي استغلتها الدول المتقدمة في دعم اقتصاداتها من خلال تنويع هياكل تجارتها الخارجية, وتأخذ التجارة الدولية في الخدمات أشكال عدة منها انتقال الخدمة من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة أو انتقال المستهلك للخدمة من دولته إلى الدولة الأخرى التي تقدم الخدمة له. وعلى هذا الأساس تسعى جميع الدول في العالم المتقدمة والنامية على حدّ سواء إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية من خلال الاهتمام المتزايد للقطاع الخدمات في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاداتها, وقد رافق ذلك تزايد القيود المفروضة على تجارة الخدمات الأمر الذي أدى إلى ضرورة الدعوة إلى أدراج التعامل مع هذا القطاع ضمن جدول أعمال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بدأ من جولة (أورغواي) التي عملت إلى توسيع النظام التجاري المتعدد الأطراف وبعد انتهاء هذه الجولة التي استمرت من عام 1986 حتى عام 1993 عندما تم الإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية وتم لأول مرة أدراج قطاع الخدمات ضمن بنودها ووضعت لأول مرة الأتفاقية العامة لتجارة الخدماتGeneral Agreement on Trade in Services (GATS).

وما يتعلق بالدول النامية فأنها سعت إلى تطوير قطاع الخدمات والعمل على تنويع مصادر إيراداتها من العملات القيادية في العالم, وبالفعل حققت العديد من هذه المجموعة الدولية مساهمات كبيرة في التجارة الدولية في الخدمات خصوصا في قطاع الخدمات السياحية, بنوك التامين ومجالات أخرى ضمن هيكل الخدمات الدولية التي تعتمده (GATS). وفيما يتعلق بالعراق يلاحظ ضعف الاهتمام في تنويع التجارة الخارجية والاعتماد الرئيسي على الصادرات السلعية وفي مقدمتها النفط الخام الذي تبلغ مساهمته نحو 99% من إجمالي الصادرات العراقية, وفي المدة ما قبل عام 2003 كان النظام السياسي آنذاك لا يهتم أطلاقاً في هذا المجال الاقتصادي ولا العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية الخدمية, وقد ساهمت الحروب العسكرية والعقوبات الدولية في التعطيل التام لجميع القطاعات الاقتصادية لها, وبعد عام 2003 أعطت عملية رفع العقوبات حافزاً قوياً إلى النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العراق إلى الاهتمام في جميع جوانب الاقتصاد المحلي, ولكن تعثر الاقتصاد بسبب العمليات الإرهابية وتعمق الخلافات بين الأطراف السياسية في السلطة عطل مرة أخرى فرصة النهوض في هذا الاقتصاد. ولم يتحسن الأداء الاقتصادي برمته وبقيت مساهمة التجارة في الخدمات في حجم التجارة الخارجية للعراق, في معظم سنواتها السابقة هامشية في الحجم والهيكل وعدد العاملين فيها.

وربما جاءت الفرصة التاريخية المناسبة للانطلاق إلى العالمية في تقديم الخدمات إلى غير المقيمين عندما تم أدراج الأهوار والمناطق الأثرية في العراق على لائحة التراث العالمي في 2016/7/17 في الاجتماع الذي عقدته منظمة اليونسكو في مدينة اسطنبول التركية, ومن المتوقع أن تنهض القطاعات الخدمية وفي مقدمتها النقل والسفر وغيرها دوراً رئيساً إلى رفع فيه نسبة مساهمتها في التجارة الخدمية للبلد.لذلك تناول البحث هذا المرفق كمورد سياحي مهم واعتباره أنموذجاً له.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إلزام الدولة للاهتمام بتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية في سعيها إلى تنويع هيكل الاقتصاد العراقي, ونظراً لدرج أهوار الجنوب في لائحة التراث العالمي كسبها أهمية استثنائية لجعلها فرصة لا تعوض لرفع وتطوير قطاع الخدمات الإنتاجية حيث تعتبر سياحة الأهوار سياحة واعدة مما يتطلب من الدولة الاهتمام بهذا التراث.

مشكلة البحث: أن ضعف القدرات الاقتصادية لقطاع الخدمات الإنتاجية في العراق كان سبباً للبحث عن مصادر أخرى لتنويع هيكل الاقتصاد العراقي للمساهمة في التجارة الخارجية للعراق.

فرضية البحث: تساهم تجارة الخدمات الإنتاجية في العراق في تعزيز قدرات العراق الاقتصادية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

1- بيان ماهية التجارة الدولية في الخدمات على صعيد المجموعات الدولية.

2- التعرف على هيكل التجارة الدولية في الخدمات.

3- الوقوف على القطاعات الخدمية التي من الممكن أن تساهم في تنويع هيكل التجارة الخارجية للعراق في جانبها التصديري وفي مقدمتها الخدمات في مجال السياحة الترفيهية التي يمكن أن تقدمها الأهوار في جنوب العراق بعد أدراجها ضمن التراث العالمي.

منهجية البحث: يستخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي في تحليل الجوانب المختلفة للتجارة الدولية في الخدمات لبلوغ قضايا خاصة تتعلق بهذه التجارة في العراق.

المبحث الأول: صعود التجارة الدولية في الخدمات عالمياً:

أولاً: التصنيف الدولي للتجارة في الخدمات الدولية: أن التصنيف الدولي للسلع والخدمات المعروف أيضاً باسم تصنيف (نيس) والذي أنشأ عام 1975 وهو نظام لتصنيف السلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات التجارية، يتم تحديثه كل خمس سنوات، ويسمح للمستخدمين الذين يسعون إلى علامة تجارية لسلعة أو خدمة لاختيار من بين هذه الفئات حسب مقتضى الحال، التعرف على النظام في العديد من البلدان جعل التقدم للحصول على العلامات التجارية دولياً عملية أكثر تنظيماً، يتم تحديد نظام تصنيف من قبل منظمة العالمية للملكية الفكرية. ويصف هذا التصنيف التفاصيل للتجارة في الخدمات في الرصيد التقليدي من ميزان المدفوعات اتجاه المعاملات الاقتصادية، بين المقيمين وغير المقيمين بالاقتصاد، وفي قيدين اثنين متساويين، أحداهما دائن وإشارته موجبة، والآخر مدين ويعطى إشارة سالبة، لذلك أن القيود في ميزان المدفوعات تمثل معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية أخرى، وتتكون هذه القيم من موارد حقيقية سلع وخدمات وبنود مالية.

واعتباراً من (1) يناير 2014 كانت هناك (84) دولة موقعة على اتفاق نيس، ثبتت هذه الدول رسمياً على هذا التصنيف وتطبيقه في تسجيل العلامات التجارية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك (65)دولة غير عضو وأربع منظمات والمكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضاً يستخدمون تصنيف نيس، لذا فهو يتكون من عناوين وإيضاحات وقائمة أبجدية للسلع والخدمات والعناوين المطبقة هي الأسماء الرسمية والوضعية للفئات (34) أو طبقات السلع للفئات الإحدى عشر من الخدمات يرافق هذه عند الاقتضاء من خلال المذكرات التفسيرية التي تضمنت وصفاً تفصيلياً لأنواع المنتجات أو الخدمات ضمن الطبقات المعنية القائمة الأبجدية والتي هي تعداد أبجدي من حوالي (15) ألف سلعة وخدمة, ويلاحظ أن ميزة استخدام تصنيف (نيس) يكمن في تنسيق طلبات العلامات التجارية مع الإشارة إلى نظام تصنيف واحد وبالتالي تبسيط الإيداع إلى حد كبير كما سيتم تصنيف السلع والخدمات التي تنطبق عليها علامة معينة لنفسها في كل البلدان التي اعتمدت هذا

النظام. أن تصنيف نيس موجود في عدة لغات كما يتيح العمل به دوليا(1). ومن الجدير بالذكر أن التجارة الدولية تضمن نوعين من المكونات الأولى وتتمثل بالسلع المنظورة (Visible goods) والتي يطلق عليها التجارة الدولية في السلع، وهي الأكثر قيمة وحجماً عادة، والقسم الثاني هي التجارة الدولية في الخدمات أو ما تسمى أحياناً بالتجارة غير المنظورة (Unvisible goods) والتي هي محل هذا البحث, ويصف هذا التصنيف: وفيما يأتي تعداد ملخص لتصنيف الخدمات الدولية (2):

1- خدمات النقل. 2- السفر. 3- خدمات الاتصالات. 4- خدمات التشييد.

5- خدمات التأمين. 6- الخدمات المالية. 7- خدمات الحاسوب والمعلومات.

8- الرسوم الضريبية ورسوم التراخيص. 9- خدمات الأعمال الأخرى.

10- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية. 11- الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر.

ثانياً: حجم التجارة الدولية في الخدمات:

1- حجم صادرات الخدمات: تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وبشكل أساسي في قطاع الخدمات, ومثلت الصادرات من الخدمات دوراً في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي تزيدان من طاقة الاستيراد لديها، وبخاصة الدول النامية إذ يمكن لهذه الدول من الاستفادة من مزايا لتقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية. ويؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وإلى زيادة الإنتاجية، وكذلك إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية ومن ثم زيادة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبيرة, كذلك أن التوسع في التصدير يؤدي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية، من خلال تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية(3). ويشير الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) إلى مساهمة المجموعات الدولية في الصادرات من الخدمات ويلاحظ من الجدول التالي ما يلي:

أ- الدول المتقدمة: نلاحظ أن الدول المتقدمة حققت تقدماً في حجم صادراتها من الخدمات، وسجلت صادراتها من الخدمات أعلى مستوى لها (79.5 %) في عام 1980، وبعدها انخفضت إلى (69.2%) عام 2010، ثم إلى (67.0%) في عام 2013، ويعزى هذا التراجع بسبب الضعف المستمر للنمو الاقتصادي الإجمالي وبالأخص الانخفاض الحاد في مستويات المخزون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية والذي اضعف أيضاً مستويات الواردات, فمن ناحية, إذ دخلت اقتصادات المتقدمة فعلياً في مرحلة ركود اقتصادي خلال عام 2012 نتيجة تفاقم تأثير أزمة الديون السيادية وتنامي المخاوف من تأثير الأزمة على استمرارية الدول المتقدمة, ومع ذلك حافظت الدول المتقدمة على التفوق العالمي على صعيد الصادرات من الخدمات. ونلخص أن هذه المجموعة الدولية تستحوذ على حوالي ثلاثة أرباع التجارة الدولية في الخدمات، وهي دون شك دلالة على تفوقها على بقية المجموعات الدولية الأخرى وأول انعكاسات ذلك حصولها على الإيرادات النقدية، والتي أدت إلى زيادة حجم دخولها القومية وما يتبع ذلك من زيادة معدل دخل الفرد ورفاهيته.

ب ـ الدول المتحولة: أما الدول المتحولة فنلاحظ أن صادراتها من الخدمات في عام (1980) و (1990) (لا تتوفر عنها البيانات إذ كانت آنذاك تعيش تحت مظلة الاتحاد السوفيتي) حتى بلغت عام

2000، نحو (1.4%) وبدأت بعد ذلك تتصاعد تدريجياً حتى بلغت عام 2010 نحو (2.4%) ثم (2.7%) في عام 2013، إلا أن الدول المتحولة بدأت تشهد تصاعداً تدريجياً في حصتها من الصادرات الخدمية في التجارة الدولية من الخدمات، الأمر الذي أنعكس على تحسن وضعها الاقتصادي, ويعزى هذا التصاعد على ضوء تراجع صادرات الدول المتقدمة, والتي تعاني من مستويات عالية من الدين الحكومي.

ج - الدول النامية: حققت صادرات الخدمات في الدول النامية عام 1980، نحو (20.5%) بعدها أخذت نسبة مساهمتها في الخدمات العالمية تتحسن بشكل متواصل حتى سجلت نحو (30.3%) عام 2013 وهي بذلك في موقع أعلى من نسبة صادرات من اقتصادات الدول المتحولة, وهو ما يؤهلها للاستمرار في القيام بدورها كمحرك فاعل للنمو الاقتصادي العالمي, ويعزى هذا الارتفاع في حجم صادراتها إلى الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي في هذه البلدان, واستمرار السياسات النقدية التيسيرية وتواصل وتيرة الأنفاق الحكومي المعزز للنشاط الاقتصادي في القطاعات الخدمية في غالبية هذه الدول.

جدول (1)

مساهمة المجموعات الدولية في الصادرات من الخدمات لسنوات مختارة / (نسبة مئوية)

السنوات / المجموعات الدولية	1980	1990	2000	2005	2010	2011	2012	2013
الدول المتقدمة	79.5	79.9	75.5	73.6	69.2	68.8	67.1	67.0
الدول المتحولة *	–	–	1.4	1.9	2.4	2.6	2.7	2.7
الدول النامية	20.5	20.1	23.1	24.5	28.4	28.6	30.2	30.3

* - الدول المتحولة هي (الدول الاشتراكية سابقاً) ظهرت في مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم وتحديداً عام 1950م، ثم بعد ذلك تحولت هذه المجموعة من النظام الشمولي أو التخطيطي إلى النظام السوق، وذلك في 26 ديسمبر من العام 1991، حدث التفكك الاتحاد السوفيتي، وبذلك أعلن إصدار (مجلس السوفيت الأعلى) للإتحاد السوفيتي، عن اعترافة باستقلال الجمهوريات السوفيتية السابقة، وإنشاء (رابطة الدول المستقلة) لتحل محل الإتحاد السوفيتي، أطلقت تسمية المتحولة على هذا الأساس وهي الدول خمسة عشر التالية: (روسيا، أرمينيا، أذربيجان، استونيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بيلاروس، جورجيا، تركمنستان، طاجيكستان، كازخستان، قرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا).

%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	**المجموع**

من إعداد الباحث بالاستناد إلى: Source:

UN, Unctad, HandBook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014, p.240.

الشكل (1)

نسبة الصادرات من الخدمات إلى الصادرات الإجمالية العالمية حسب المجموعات الدولية

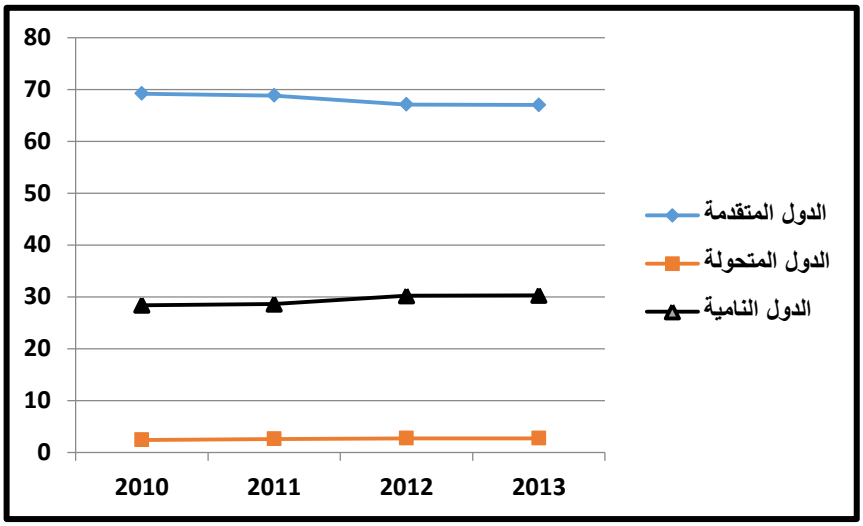

من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الجدول (1)

ثانياً: حجم واردات الخدمات:

من المعروف أن الواردات تشمل معاً الموارد السلعية و الخدمية، التي تشتري من الخارج، وتعتبر بذلك العمود الفقري للتجارة الدولية, وكلما ارتفعت قيمة الواردات لدخول بلد ما، مقارنة بقيمة الصادرات كلما أصبح الميزان التجاري في البلد أكثر سلبية.

لذا فإن الوارد يعني شراء السلع أو الخدمات من بلد من الخارج وبيعها داخل البلد، وأيضاً هو الطريقة المستخدمة للحصول على المنتجات بكل أنواعها وبخاصة الخدمية منها، التي تحتاجها الدولة، وقد خضع قطاع الخدمات لتنظيم واسع النطاق في معظم الدول، وأن حدث ذلك بدرجة أكبر نسبياً في الدول المتقدمة نظراً لتقدم اقتصاد تلك الدول، ومساهمة قطاع الخدمات في اقتصادها بنسبة كبيرة، بينما لم يحظ قطاع الخدمات بنفس النصيب في الدول النامية، وقد ترتب على ذلك وجود اختلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بمفهوم الخدمات، فالدول المتقدمة ترى أن كل ما هو ليس بسلعة يعد خدمة، بينما ترى الدول النامية أن مفهوم الخدمة ينحصر فقط في المعاملات التي تتطلب مورد الخدمة عبر حدود الدولة وانتقال المستهلكين وأيضاً عناصر الإنتاج لتقديم هذه الخدمة(4).

ويبين الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2) مساهمة المجموعات الدولية في الواردات من الخدمات ويلاحظ من الجدول التالي ما يلي:

أ- الدول المتقدمة: نلاحظ أن الدول المتقدمة هي الأخرى تحتل الصدارة في حجم الواردات العالمية, وبالطبع أن ذلك الحجم في معظم جوانبه يحصل بين الدول (المتقدمة ـ المتقدمة) وليس بينها وبين المجموعات الدولية الأخرى.

وبعامة، نلاحظ أن الدول المتقدمة كانت تستورد أيضاً وكانت نسبتها عام 1980 نحو (68.0%) ثم ارتفعت إلى (76%) عام 1990 إلا أنها انخفضت بعض الشيء ووصلت في عام 2013 إلى نسبة (58.1%) من مجموعة الواردات من الخدمات, , ويعزى هذا التراجع إلى تعرض الدول المتقدمة لعدد كبير من الأزمات حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي, نتيجة لازمة الديون السيادية في الدول المتقدمة, فلقد زادت حدة الأزمة بصورة أكبر عام 2011, وهو ما دفع الدول المتقدمة إلى تبني سياسات مالية تقشفية لتجاوز التداعيات السلبية لتلك الأزمة مما أضعف من فرص النمو والتوظف ونسبة الواردات في تلك الدول المتقدمة.

ب ـ الدول المتحولة: تصاعدت الأهمية النسبية لواردات الدول المتحولة من الخدمات إذ كانت نسبتها (2.8%) عام 2005, ثم ارتفعت إلى (3.4%) عام 2011, إلى أن سجلت أعلى مستوى لها (4.2%) عام 2013.

ج ـ الدول النامية: تصاعدت الأهمية النسبية لواردات الدول النامية من حجمها على الصعيد العالمي خصوصاً خلال المدة (2005 - 2013) وبلغت نسبة وارداتها (34.8%) عام 2010, وبعدها أخذت نسبة (37.7%) عام 2013. وهذا دليل على حاجتها المستمرة إلى الخدمات سواء أكان ذلك على الصعيد القطاع العام أو الخاص.

جدول (2)

مساهمة المجموعات الدولية في الواردات من الخدمات لسنوات مختارة / (نسبة مئوية)

السنوات / المجموعات الدولية	1980	1990	2000	2005	2010	2011	2012	2013
الدول المتقدمة	68.0	76.0	70.7	68.9	61.9	60.8	58.9	58.1
الدول المتحولة	–	–	1.9	2.8	3.3	3.4	3.8	4.2
الدول النامية	32.0	24.0	27.4	28.3	34.8	35.8	37.3	37.7

المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad, Handbook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014, P.241.

الشكل (2)

نسبة الواردات من الخدمات إلى الواردات الإجمالية العالمية حسب المجموعات الدولية

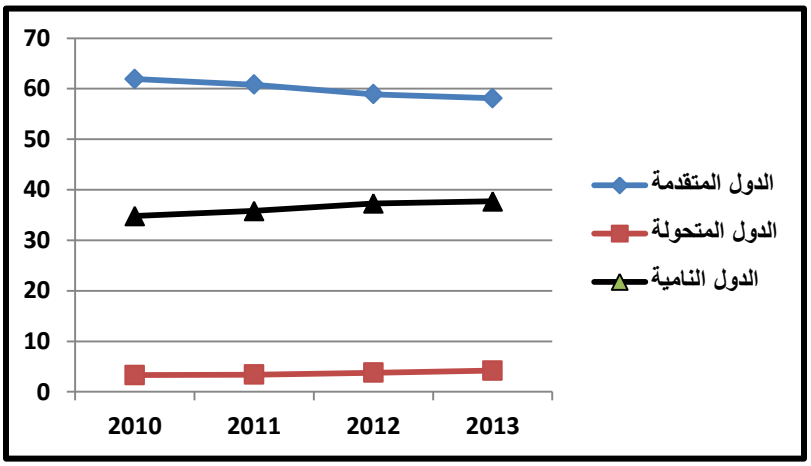

من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات الجدول (2)

3- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي: من المعروف أن الناتج المحلي الإجمالي: هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلاً) خلال مدة زمنية محددة عادة سنة واحدة, وبذلك فهو يقيس مجموع السلع والخدمات السوقية، أي الموجهة للبيع بالإضافة إلى بعض المنتجات الخدمية غير السوقية التي توفرها الحكومات مجاناً مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع، والتي أنتجت أيضاً داخل حدود منطقة جغرافية.

ويتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد ما، بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع العاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم، فمثلاً النشاط الإنتاجي لشركة أميركية تعمل في الصين سيدرج ضمن الناتج المحلي الإجمالي للصين، ولكن ضمن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. وبذلك تعد التجارة الخارجية الدولية هي مصدر وأساس الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة, أما بخصوص هيكل الناتج المحلي الإجمالي، فممكن أن نقول إن قطاع الخدمات، قد احتل المكانة الأولى في اقتصاديات الدول السبع الصناعية الكبرى يليه قطاع الصناعة، ثم الزراعة، فقد نجح هذا القطاع

في توليد أكثر من نصف الناتج المحلي بهذه الدول. وقد تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في اقتصاديات هذه الدول لتصل إلى نحو (65.9%) من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002، ناهيك عن هيمنتة على أعلى نسبة لتوظيف العمالة بلغت نحو (83%) من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الأمريكي لعام 2004 [5].ويشير الجدول رقم (3) إلى هيكل الناتج المحلي وفقاً للمجموعات الدولية لسنوات مختارة:

من خلال الجدول التالي، نلاحظ أن النسبة المئوية لهيكل القطاع العالمي فيما بين القطاعات، الزراعية والصناعية والخدمية، أن قطاع الخدمات يحتل النسبة الأكبر فيما بينهن فقد بلغ نسبة (66.7%) في سنة 2010. في حين بلغت نسبة قطاع الخدمات بالنسبة للدول المتقدمة (74.9%) سنة 2012. أما الدول المتحولة فنلاحظ أن قطاع خدماتها تحتل نسب (51.7%) و (59.6%) بين عامين (2000 و2012). في حين نلاحظ قطاع الخدمات بالنسبة للدول النامية يحتل النسبة المئوية المتوسطة التي بدأت في السنوات الأخيرة تتصاعد تدريجياً، نظراً لأهمية هذا القطاع على مستوى العالم، وبلغ بذلك (51.5%) عام 2012. وبذلك نلاحظ أن قطاع الخدمات يؤدي دوراً حاسماً في جميع الدول العالم سواء أكانت الدول المتقدمة أو المتحولة وبخاصة الدول النامية. وبذلك نلاحظ أن هذا النمو الملحوظ في تجارة الخدمات، والتغييرات كبيرة في هيكل الخدمات المتداولة، إذ كانت الخدمات ولا زالت مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات سواء كانت قطاعات (زراعية أم صناعية أو خدمية) وغيرها، وهذا ما انعكس على عملياتها وعلى مستوى جودتها.

جدول (3)

هيكل الناتج العالمي وفقاً للمجموعات الدولية لسنوات مختارة (2000 – 2010 - 2012) / (نسبة مئوية)

السنوات	2000				2010				2012			
البيانات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
العالم	3.5	29.5	67.0	%100	4.2	29.1	66.7	%100	4.4	29.7	65.9	%100
المتقدمة	1.6	26.4	72.0	%100	1.4	23.8	74.8	%100	1.4	23.7	74.9	%100
المتحولة	10.4	37.9	51.7	%100	5.4	35.6	59.0	%100	5.3	35.1	59.6	%100
النامية	10.1	36.1	53.8	%100	9.4	38.9	51.7	%100	9.3	39.2	51.5	%100

من إعداد الباحث بالاستناد على: Source:

UN, Unctad, Handbook of Statistics, NewYork and Ganeva, 2014, p.344.

المبحث الثاني: واقع التجارة في الخدمات للعراق ودور الأهوار في تعزيزها:

لم تهتم الحكومات العراقية بالتجارة في القطاعات الخدمية منذ نشوء الدولة العراقية عام 1921، على الرغم من امتلاك العراق عدداً كبيراً من المرافق السياحية والآثار الحضارية في عمق التاريخ، والدليل على ذلك أن العديد من المتاحف الدولية المشهورة في ألمانيا وفرنسا تعرض الآثار العراقية القديمة وتجني من ورائها الملايين من الدولارات سنوياً، ناهيك عن التنوع المناخي والتضاريس في الشمال، وما يمتاز به من المواقع السياحية إلى الجنوب حيث الأهوار والمسطحات المائية التي غالباً ما تكون محل لهجرة الطيور في فصل الشتاء، إلى جانب المدن السياحية الدينية المشهورة التي يبلغ

عدد زوارها في بعض المناسبات إلى أكثر من مليون سائح أجنبي، والجديد في هذا المجال وضع الأهوار العراقية وبعض الملامح التاريخية إلى لائحة التراث العالمي من قبل اليونسكو بتاريخ:2016/7/17.

وعلى هذا الأساس سيتم تناول هذا المبحث بما يتفق مع أهداف البحث وكما يأتي:

أولاً: هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (2004 - 2014):

من الجدول رقم (4) الذي يبين هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية, وكما يلي:

جدول (4)

هيكل القطاعات الخدمية الإنتاجية للعراق للمدة (2004 - 2014)/ (نسبة مئوية)

السنوات / القطاعات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التجارة والمطاعم والفنادق	43.0	45.0	45.0	47.0	42.1	42.0	40.9	53.0	52.7	53.0	51.0
النقل والمواصلات والتخزين	57.0	55.0	55.0	53.0	51.3	52.0	53.1	39.0	39.3	28.1	40.6
المؤسسات المالية والتأمين	–	–	–	–	6.6	6.0	6.0	8.0	8	7.9	9.0
إجمالي القطاعات الخدمية الإنتاجية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد, إعداد مختلفة.

(–) تعني عدم توفر النشاطات.

أن نسبة مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في إجمالي القطاعات الخدمية قد بلغ نسبة 43% و 47% عامي 2004 و 2007 على التوالي إلى أن بلغ نسبة 53% عام 2013, في حين أن قطاع النقل والمواصلات بدأ في تصاعد تام حيث بدأ في نسبة مرتفعة بلغت 57% عام 2004 إلى أن بلغ 53.1% عام 2010، ومن ثم

تراجع نسبياً وبلغ نسبة 40.6% عام 2014, أما قطاع المؤسسات المالية والتأمين سجل رقم سلبي في المدة من (2004-2007) وتوقف تقديم الخدمات الإنتاجية في عموم العراق خلال الاحتلال، لذلك تم تسجيل هذا الرقم السلبي، بعد ذلك عاد وسجل نسبة بلغت 6.6% عام 2008، أي أن وصل إلى نسبة 9% عام 2014._وبعامة أن قطاعات الخدمية الإنتاجية بدأت تتصاعد تدريجياً على عكس الفترات السنوات السابقة، نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي.

ثانياً: الاهوار في الدور المنتظر لتعزيز التجارة في الخدمات للعراق:

لذلك وقع اختيارنا على مدينة ذي قار لتقديم مقترح واقعي يأتي في سياق البحث عن القطاع الإنتاجي الخدمي الذي من الممكن الانطلاقة الحديثة إلى البحث عن مصادر جديدة للإيرادات الحكومية يمكن الاعتماد عليها، فالمعروف أن القطاعات الإنتاجية الحديثة تمتاز عن نظريتها السلعية بإمكانية خلق شبكات الخدمية الأخرى بصورة الارتباطات الأمامية والخلفية بما يوفر المزيد من فرص العمل لتخفيف من مدة البطالة في هذه المنطقة بشكل خاص نتيجة تدني الإنتاج الزراعي والصناعي. ولقد وفرت فرصة التصويت على أدراج الأهوار والمناطق الأثرية في العراق على لائحة التراث العالمي في 2016/7/17 في الاجتماع الذي عقدته منظمة اليونسكو في مدينة اسطنبول التركية, إمكانية الانطلاق لمرحلة جديدة في تطوير القطاعات الخدمية الإنتاجية ومساهمتها في التجارة الخارجية للعراق.

1- الموقع الجغرافي إلى محافظة ذي قار (الناصرية):هي إحدى محافظات جنوب العراق ومركزها الناصرية والدلائل التاريخية تشير إلى أن هذا الاسم موجود منذ القدم، وتقع فيها بعض المواقع الأثرية مثل مدينة أور القديمة 5000 سنة قبل الميلاد وهي الأرض التي يسكنها السومريون والأكديون، وكذلك تقع فيها الأهوار التاريخية العريقة(6).

أ ـ الموقع والمساحة: تقع محافظة ذي قار ما بين خطي عرض (32 00 الشمال و 36˚ 30˚ من الجنوب) وبين خطي طول (47˚12˚ من الشرق و 36˚ 45˚ من الغرب). وتتوسط ذي قار خمس محافظات هي واسط والقادسية شمالاً، والبصرة جنوبا، وميسان شرقاً، والمثنى غرباً، وبذلك تعتبر ذي قار قلب الجنوب العراقي. وبذلك فهي تقع تحديداً بمحاذاة نهر الفرات ونهر الغراف وتعتبر المحافظة من أقدم المناطق التي استوطنها الإنسان وأسس فيها أولى الحضارات البشرية، المعالم الأثرية والحضارية القديمة كمدينة أور ولكش وغيرها, وبذلك تبلغ مساحة المحافظة بحدود (13.626كم^2) ومن أهم المدن الرئيسية فيها هي(7):

* قضاء الناصرية (المركز). * قضاء الرفاعي. * قضاء الشطرة. *قضاء سوق الشيوخ. * قضاء الجبايش. * قضاء الغراف.

خارطة (1)

موقع محافظة ذي قار في العراق

المصدر: هيئة استثمار ذي قار/ القسم الاقتصادي والفني

ب ـ السكان: تتمتع محافظة ذي قار بكثافة سكانية عالية إذ يبلغ عدد سكانها ما يقارب (1.979.561) نسمة، وتتفوق نسبة الفئة العمرية الشابة دون 25 سنة على الفئات الأخرى, وتعتبر المحافظة الرابعة بعد بغداد والموصل والبصرة من حيث عدد السكان(8)

ج ـ المناخ: تتميز محافظة ذي قار عموماً بصيف حار طويل وجاف وبشتاء قصير قليل المطر، إن معدل سقوط الأمطار قليل في المنطقة ولا يتجاوز الحد الأعلى للمعدل السنوي الساقط المطري عن 155 ملم/سنة، وان عدد الأيام الممطرة في السنة لا يتجاوز الأربعين يوماً، ويمكن عد الساقط المطري عملياً مساوياً للصفر للفترة من حزيران ـ تشرين الأول, أما المؤشرات للمناخ تتمثل:-

- الرطوبة النسبية: يتراوح معدل الرطوبة النسبية السنوي في المحافظة بين (35 - 40%).
- الحرارة: يبلغ معدل الحرارة السنوي في المنطقة (24.8)مْ كما أن أعلى درجة حرارة مسجلة لمتوسط الحرارة العليا هي (45)مْ في شهر تموز، وأعلى درجة حرارة مسجلة هي (49)مْ في شهر آب.
- التبخر: يتراوح المعدل السنوي للتبخر بين (3500 - 4500) ملم/سنة.
- الرياح: يبلغ معدل سرعة الرياح 12 كم/ساعة على مدار السنة وهو معدل تم احتسابه حسب تقنية الاستشعار عن بعد التي تعتمد على الأقمار الصناعية.

وتعتبر المنطقة المحصورة بين محافظة المثنى وذي قار أفضل مساحة لنصف مراوح توليد الطاقة الكهربائية.

مخطط (1)

العدد السكاني للحضر والريف في محافظة ذي قار لسنة 2014

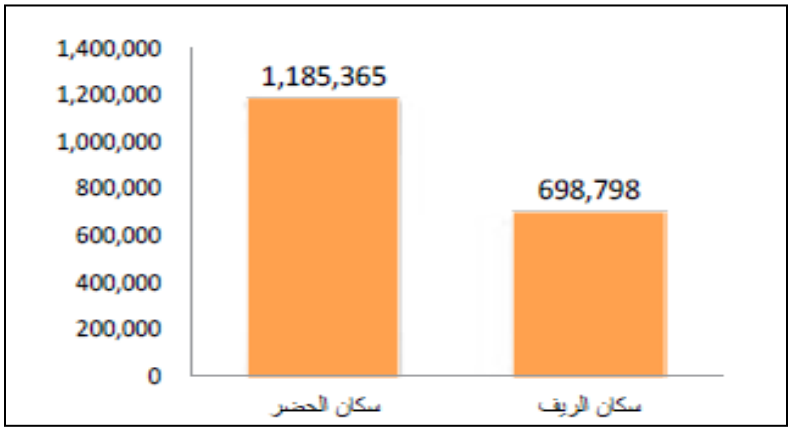

المصدر: هيئة استثمار ذي قار / القسم الاقتصادي والفني

د ـ الواقع الصناعي: ينشط في المحافظة القطاعان العام والخاص حيث يتمثل القطاع العام بشركة أور للصناعات الهندسية. تأسست شركة أور للصناعات الهندسية عام 1970 وتنتج مختلف أنواع الأسلاك ومقاطع الألمنيوم والأشرطة والصفائح المعدنية، وتحتضن المحافظة معمل المنسوجات الصوفية، فضلاً عن مصفى ذي قار بطاقة إنتاجية 30.000 برميل يومياً. أما القطاع الخاص فيشمل بمعامل صغيرة تتوزع في مناطق متعددة من المحافظة وأبرزها معامل صناعة الطابوق.

ه ـ الموارد الطبيعية: ذي قار غنية بثرواتها الطبيعية من ماء وأراضٍ زراعية ونفط وغاز طبيعي ومعادن وموارد أخرى يحتاجها المستثمر لإقامة مشاريع ناجحة.

- **الزراعة:** تمتلك محافظة ذي قار أراض زراعية تزيد مساحتها على المليون ونصف مليون دونم[1]. ويشكل إنتاج التمور الصورة الأجلى للقطاع الزراعي تليها زراعة القمح والشعير والرز والفواكه والخضروات. وتمتاز المحافظة بتربية الثروة الحيوانية مثل الجاموس والأبقار والأغنام والماعز والجمال والدواجن فضلاً عن إلى وجود مساحات شاسعة مختلفة في مناطق الأهوار والتي تشتهر بوجود القصب والبردي وتربية الجاموس وصيد الأسماك.
- **الأنهار:** يمر بمحافظة ذي قار نهر الفرات ونهر الغراف الذي هو أهم فروع دجلة والأنهر المتفرعة منهما حيث يمر النهران في أغلب مناطق المحافظة، وكذلك يمر فيها المصب العام وروافده الرئيسية.
- **النفط:** تتمتع محافظة ذي قار بثروات وإمكانات نفطية كبيرة، ويعد حقل الناصرية من الحقول العملاقة في العراق، ويقدر الخزين النفطي فيه بحدود (16) مليار برميل،

[1] ـ لكل (4 دونم = 1 هكتار).

كما تقوم شركة بتروناس الماليزية باستخراج النفط من حقل الغراف شمال المحافظة مع وجود ثلاثة حقوق أخرى مكتشفة. والحكومة الاتحادية حريصة جداً على ان تطور هذه الإمكانات وان تجعل من ذي قار محافظة نفطية كبرى في العراق أسوةً بمحافظتي البصرة والعمارة، كما لدى وزارة النفط خطة لإنشاء مصفى في ذي قار يكون الأكبر في العراق وبطاقة إنتاجية تصل إلى (300) ألف برميل يومياً وبأحدث التقنيات المتطورة.

و ـ البني التحتية:

- **الطاقة:** تنتج محطة كهرباء الناصرية أكثر من (600) ميكا واط، وتعتمد على النفط الخام والنفط الأسود كوقود، وهناك أيضاً محطة الناصرية الغازية وتعتمد على الغاز وزيت الوقود(9).
- **التربية والتعليم:** توجد في المحافظة جامعتين حكوميتين جامعة ذي قار في مركز المدينة، التي تأسست عام 1994، وكذلك جامعة سومر في قضاء الرفاعي وهناك ما يقارب من (1183) مدرسة ابتدائية و (413) مدرسة ثانوية و (7) معاهد إعداد المعلمين، والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.
- **الطرق والمواصلات:** تتمتع محافظة ذي قار بشبكة جيدة من الطرق والمواصلات التي تربطه بالمحافظات الأخرى المجاورة حيث يوجد عدد من الطرق البرية وهي:

ـ طريق بغداد ـ البصرة الدولي السريع.

ـ طريق الناصرية ـ الكوت.

ـ طريق العمارة ـ الديوانية.

ـ طريق الناصرية ـ السماوة.

ـ طريق الناصرية ـ العمارة.

كما يمر بالمحافظة خط السكك الحديد الذي يربط محافظة البصرة بالعاصمة بغداد.

- **الصحة:** تتمتع المحافظة بـ (11) مستشفى مع وجود (138) مركز طبي عام(10).وكما في المخطط التالي

مخطط (2)

واقع البنية التحتية لقطاع الصحي في محافظة ذي قار

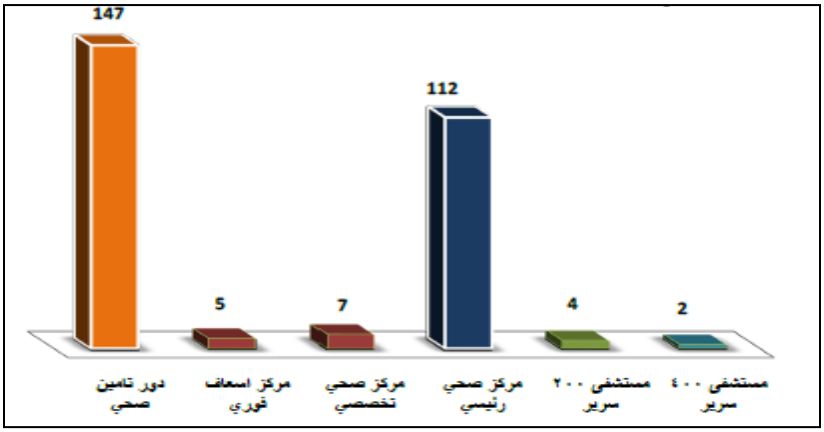

المصدر: هيئة استثمار ذي قار / القسم الاقتصادي والفني

❖ **الاتصالات:** توجد في المحافظة مديرية وبريد ذي قار والأقسام التابعة لها بالإضافة إلى شركات غير حكومية مختصة بشبكات الموبايل والاتصالات اللاسلكية مثل (زين ـ آسيا سل ـ فرات فون ـ كورك). وقد سبقت محافظة ذي قار المحافظات الأخرى بتوفير خدمة الكابل الضوئي فيها(11).

2 - قرار اليونسكو: ضمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الأهوار الواقعة في جنوب العراق، إلى لائحة التراث العالمي, وهي عبارة عن مسطحات مائية حاول النظام السابق تجفيفها بالكامل خلال الثمانينات والسبعينات من القرن المنصرم. ويشمل هذا القرار سبعة مواقع، ثلاثة مواقع أثرية وهي مدن (أور) و(الوركاء) وتل (أريد) وهذه المدن تشكل الجزء الأكبر من بقايا المدن السومرية والمستوطنات التي تطورت في جنوب العراق الخصيب بين القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد، والتي يعتقد انها (جنة عدن) المذكورة في التوراة. أما الأهوار تضم الحويزة شرق وغرب هور الحمار والأهوار الوسطى والتي تبلغ مساحتها نحو (20.000) ألف كيلومتر (اكبر من مساحة دولة مثل لبنان) وقد مثل قرار ضم الأهوار إلى لائحة التراث وكأنه استرداد إلى خمسة آلاف من الحضارة، وهي عمر أهوار العراق وترجع الأهمية البيئية المتوقع أن تكون مجالاً واسعاً لصناعة السياحة بأنها تؤمن نظاماً بيئياً فريداً لحياة ما يقارب (81) نوعاً من الطيور ومحطة لتوقف معها للطيور المهاجرة بين سيبريا وأفريقيا، فضلاً عن أنواع نادرة من الأسماك للمياه العذبة والحيوانات البرية والأبقار والجاموس والسؤال الذي يطرح نفسه، ماذا يعني أدراج الأهوار في لائحة التراث العالمي؟ الجواب هو التعهد من قبل الأمم المتحدة بهذا الإعلان مع الدول الأعضاء بالحماية والحفاظ على الأهوار للأجيال القادمة، فمضمون الأهوار المائي يبقى ثابتاً وتحت رقابة بموجب الاتفاقات الدولية. وبنظر الجميع سيترتب على القرار ما يأتي(12):

- لن يسمح لأي دولة لمنع المياه بقطع أو تقليل الحصص المائية بما يؤثر على الأهوار.
- لا يمكن لأي حكومة عراقية بتجفيف الأهوار تحت أي عذر.

- يمنع بأن تكون مناطق الأهوار مناطق صراعات عسكرية.
- من غير الجائز القيام بعمليات الصيد من النوع الجائر للكائنات الحية، وحمايتها من الانقراض.
- خلق فرص العمل إلى السكان الذين يعيشون في هذه المناطق وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لهما.
- إمكانيات قيام الاستثمارات في البني التحتية من أجل استقطاب السياح من العراقيين والغير العراقيين الأجانب.

3- ماذا نريد من الأهوار في العراق وذي قار: لعل من المفارقة تكمن في الإهمال المزمن الذي تعاني منه السياحة العراقية عامة، وذي قار خاصة، والذي انعكس في انخفاض عدد السائحين في العراق من (748) ألف سائح عام 1990 إلى (78) ألف سائح عام 2000، وقد ترتب على ذلك أنخفاض في إيرادات السياحة في العراق من (55) مليون دولار عام 1990، إلى (13) مليون دولار عام 1995، وهو ما يعبر عن حجم المشكلات الكبيرة التي يعاني منها قطاع السياحة في العراق والتي تتمثل في ضعف اهتمامات الإدارات العليا بالتخطيط الاستراتيجي في قطاع السياحة بما في ذلك تطوير الأهداف والخطط بعيدة المدى والتأثيرات السلبية للأنظمة السياسية والتشريعات القانونية على اتجاهات قطاع السياحة بما في ذلك حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، وضعف الاهتمام الإدارة في قطاع السياحة بنشاط الترويج والافتقار إلى شبكة توزيع متكاملة وكفؤوة، وضعف وسائل الاتصالات والمواصلات(13). يعد الوقوف على طبيعة الأهوار في العراق وما تمثله من الأهمية بمكان ان تكون معالم سياحية من الدرجة الممتازة على الصعيد المحلي والعالمي، عندما تكون بالمستوى المطلوب تكتسب الأهمية النسبية الفريدة، بحيث تجعل منها مركزاً لاستقطاب الصناعة السياحية، بما فيها من أقامة الفنادق وملحقاتها المختلفة، وإنشاء المتاحف التراثية والطبيعية الخاصة في بيئة الأهوار، والتي لا تعد فقط هي عبارة عن مسطحات مائية بل الأهم منها، أنها موطن أقدم الحضارات القديمة ومن أبرزها مدينة أور الأثرية والتي تضم الزقورة السومرية أحدى أقدم الآثار في العالم, ويعود تاريخ إنشائها إلى فجر السلالات السومرية قبل 6000 سنة، كما تضم هذه المدينة بيت النبي إبراهيم (عليه السلام) الذي يقع على مقربة من الزقورة وهذا المكان تحديداً يعد قبلة سياحية، نظراً لقدسيته لدى أغلب الديانات الموجودة.

وتأسيساً على ما ورد في المبحث فهناك الكثير من الخدمات التي يمكن عملها إلى جعل من هذه المنطقة من العراق مجالاً سياحياً فريداً على النطاق العالمي وخصوصاً الأوربيين ومن قارة أمريكا الشمالية، والذي يتطلب أيضاً إنشاء مطاراً دولياً أذا ما أريد إلى الأهوار أن تقدم بدورة الريادة في التجارة الخارجية للخدمات في العراق والنهوض اجتماعياً واقتصادياً إلى سكان جنوب العراق، إذ سيسهم هذا المطار في زيادة عدد المسافرين من أصحاب الشركات الاستثمارية والعاملين في أنشاء البنى التحتية إلى الأهوار أو الشركات النفطية العاملة في إنتاج النفط والمتوقع أن يصل الإنتاج في حقول محافظة ذي قار إلى مليون برميل يومياً, أن الفرصة التي تقدمها أقامة المشاريع السياحية في الأهوار في جنوب العراق، هي عبارة عن حقيقة قائمة لما يمكن أن يساهم في زيادة الإيرادات السياحية إلى العراق، وعدم اقتصارها على مثيلاتها من السياحة الدينية. كذلك نتوقع ان المكاسب التجارية سوف لا تقتصر على هذا الجزء من العراق فهناك العديد من الآثار التاريخية التي وقعت ايضاً على لائحة التراث العالمي منها الواقعة في محافظة بابل ونينوى، بل ان العراق بكامن اجزاءه

يمثل موطن الانسانية الأول ومركز الخلافة الإسلامية في عهد الأمام علي (عليه السلام) والعباسيين. فالمحزن في هذا الموضوع أن العراق لم يشهد حالة الاستقرار الأمني على مدار أكثر من نصف قرن مما حرمه من الاستفادة من تلك الخيرات التاريخية التي وهبها الله (سبحانه وتعالى) لهُ، ومثل استخراج النفط الخام المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية الاقتصادية التي عطلتها الصراعات العسكرية والسياسية الدموية، وكما هو معلوم أن النفط لا يستخدم العملية الاقتصادية بشكل مباشر، كذلك هو صناعة لها من الارتباطات الأمامية والخلفية خارج القطاعات الاقتصادية المحلية على العكس من أن ازدهار القطاعات الإنتاجية الخدمية والتي أذا ما تطورت سيرتفع الطلب على السلع والخدمات المحلية وانعكاس ذلك على زيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. أخيراً أن كل المقومات الطبيعية والحضارية تضمها الأهوار العراقية في الجنوب بشكل عام وذي قار بشكل خاص، والتي تعد بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، ويعد التمييز بين الدول ومدى توافر هذه المقومات والتي تمثل الشرط الأساسي أو احد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي.

الاستنتاجات:

1- بعد انبثاق منظمة التجارة العالمية عام 1994, أصبح العالم أمام واقعا جديداً تمثل في اكتمال الثالوث الرأسمالي إلى جانب كل من (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وبدأ عصر العولمة التي يخضع الجميع إلى قوانينها, وتغيرت قناعات الكثير من الدول التي كانت تعترض على عمل ذلك الثالوث, وانضمت معظم هذه الدول إلى هذه المنظمة وفي مقدمتها دول الاتحاد السوفيتي (السابق).

2- تصاعد الأهمية النسبية للتجارة في الخدمات الإنتاجية على صعيد مساهمتها في إجمالي التجارة العالمية, وغدت هذه الخدمات الميدان الجديد للمنافسة على صعيد المجموعات الدولية.

3- تتعدى اتفاقية التجارة في الخدمات (الجاتس) إلى التجارة الدولية في الخدمات, والتي تصنفها إلى أحدى عشر فقرة, وكل منها تحتوي على تفاصيل متعددة, لغرض تدوينها للدول الأعضاء في المنظمة بالشكل الذي يمكن من معرفة الصادرات و الاستيرادات من هذه الخدمات, على الرغم من أن الكثير من هذه الفقرات لا توجد عنها إحصائيات ويعود ذلك إلى طبيعة تقديم الخدمة والتي تعترض في الكثير من الأحيان التواجد في أراضي الدول المضيفة, على العكس من التصدير أو الاستيراد من السلع المنظورة.

4- تحتل مجموعة الدول المتقدمة (الصناعية) المجموعات الدولية الأخرى (النامية والمتحولة) في الصادرات والاستيرادات في قطاعات الخدمات الإنتاجية.

5- أن هيكل الاستثمارات العالمية الجديدة أخذت تتركز في القطاعات الخدمية الإنتاجية في الاستثمارات التي تحصل بين الدول (المتقدمة – المتقدمة), فيما بقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى الدول النامية تتركز في المواد الأولية والخام.

6- لم تسجل الصادرات من الخدمات الإنتاجية في العراق أهمية تذكر في هيكل التجارة الخارجية للعراق بسبب عدم الاهتمام بها من قبل الحكومات العراقية قبل وبعد عام 2003.

7- يمتلك العراق فرصة تاريخية مناسبة للولوج إلى العالم في تقديم الخدمات السياحية بعد درج الأهوار العراقية وبعض مناطق الأثرية ضمن الملامح التاريخية إلى لائحة التراث العالمي من قبل اليونسكو بتاريخ 2016/7/17.

8- يضم العراق مناطق سياحية كبيرة تضمم مجموعة كبيرة من الأهوار ومواقع تاريخية من الأثار تنشر على خارطة العراق, يمكن أن تساهم في زيادة مساهمة تجارة الخدمات في التجارة الخارجية للعراق في السنوات المقبلة.

التوصيات:

بعد الوقوف على الاستنتاجات الرئيسية يمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات لتطوير التجارة في الخدمات في العراق وكالاتي:-

1- على العراق إيلاء الأهمية المناسبة إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي أصبحت أمراً واقعا على الصعيد العالمي, بعد تزايد أعداد الأعضاء المنظمة في منظمة التجارة العالمية.

2- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الإنتاجية الخدمية باعتبار أن هذه القطاعات تمثل اليوم صادرات عالمية من الممكن أن تساهم في النواتج المحلية الإجمالية للدول العالم.

3- دعم القطاع الخاص في الاستثمار في القطاعات الخدمية والإنتاجية, وتقديم الأموال اللازمة للاستثمارات اللازمة, بما يزيد من خلق فرص العمل للعاطلين من العمل.

4- الاهتمام في البنى التحتية اللازمة لزيادة مساهمة القطاعات الخدمية الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على النفط الخام.

5- التحرك السريع في أكمال المتطلبات الضرورية لجعل الأهوار في جنوب العراق بشكل عام و ذي قار بشكل خاص في كل المجالات منها توفير المستلزمات الساندة إلى الاستغلال إلى الفرصة التي منحتها منظمة اليونسكو وإلى العراق, عبر أقامة الفنادق والكازينوهات السياحية وتدريب الكوادر البشرية المناسبة التي لديها الخبرة اللازمة عن طبيعة الأهوار والمناطق الأثرية لتوضيحها إلى السائح الأجنبي.

المصادر والمراجع:

1- United Nations Statistice Division, (standard International Trade (classification, Rev.3
att:http://www.unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?cl=14

2- دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الإحصاءات، العدد (86),2002, ص ص41-48.
3- دينا احمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة, مجلة تنمية الرافدين, جامعة الموصل, العدد (29), 2007, ص132 , ص133.
4- فاطمة بو سالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية ـ حالة الجزائر، رسالة مقدمة إلى: جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم والتسيير، فرع المالية، 2011, ص3, ص17.
5- وصاف عتيقة، آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة إلى: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2014, ص29.

6- الخارطة الاستثمارية للعراق، محافظة ذي قار، تقرير صادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار, رئاسة مجلس الوزراء, جمهورية العراق, 2014, ص70.
7- لؤي الخير الله، الخارطة الاستثمارية لمحافظة ذي قار، هيئة استثمار ذي قار، القسم الاقتصادي والفني، 2014, ص7.
8- لؤي الخير الله, المصدر السابق, ص ص10-16.
9- لؤي الخير الله, المصدر السابق, ص17.
10- الخارطة الاستثمارية للعراق, مصدر سبق ذكرى, ص71.
11- لؤي الخير الله, مصدر سبق ذكرى, ص17.
12- إدراج أهوار العراق على قائمة التراث العالمي لليونسكو، تاريخ الإطلاع:2016/11/21

att:http://www.unesco.org

13- نبيل جعفر عبد الرضا، دور السياحة في تنويع مصادر الدخل في العراق، تاريخ الإطلاع:2016/10/30

att:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307341